الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013

(عدد 76 / 2013)

رئيس اللجنة : الفرجاني دغمان

نائب الرئيس : المنصف شيخ روحه

مقررة اللجنة : لبنى الجريبي

مقرر مساعد أول : المعز بالحاج رحومة

مقرر مساعد ثاني : المنجي الرحوي

ديسمبر 2013

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013

تمّ إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013 في إطار مواصلة التمشّي التوسّعي للسنة الثالثة على التوالي، وقد ضبطت التوازنات الجملية لسنة 2013 على أساس منوال تنمية بـ 4,5 % وتطوّر ميزانية الدولة بـ 15 %.

وأفضى تنفيذ الميزانية خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية إلى تسجيل النتائج التالية:

على مستوى الموارد:

زيادة بـ 13,6 % بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2012 وتمثل الاستخلاصات المسجلة إلى غاية سبتمبر 2013 نسبة إنجاز إجمالية تبلغ 93,9 %، وتهمّ:

- المداخيل الجبائية: 96,4 % (سجّلت نقصا بـ 439 م.د مقارنة بالتقديرات وتفسر بتراجع الأداء على القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك)،
- المداخيل غير الجبائية: 83 % (سجّلت نقصا بـ 330 م.د بالمقارنة مع التقديرات بسبب عدم تحويل فواضل عمليات المصادرة المسجلة سنة 2012 وانخفاض استخلاصات مردود أتاوة عبور الغاز وانخفاض إنتاجه)،
- موارد الاقتراض: 75,4 % (تمثل نسبة إنجاز سنة 2013).

على مستوى النفقات:

أفضى تنفيذ نفقات الميزانية إلى موفى سبتمبر من سنة 2013 إجمالا إلى نسبة إنجاز على مستوى الدفع تبلغ 93,9 % مقارنة بالتقديرات:

- نفقات التصرّف: سجلت زيادة بـ 19 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012 بسبب ارتفاع نفقات الأجور.
- نفقات التنمية: سجلت تطور نسق إنجاز بـ 11 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2012.

ويقدّر انعكاس هذه المستجدات لتحيين ميزانية الدولة للسنة الجارية بحوالي 3266 م.د ناتجة أساسا عن:

- ارتفاع حاجيات الدعم بـ 1314 م.د،
- تسوية متخلدات الدعم بعنوان سنة 2012 : 880 م.د،
- كلفة إضافية صافية بـ 378 م.د متأتية من أعباء جديدة وتفسر بالخصوص بضرورة توريد كميات إضافية من الغاز الطبيعي الجزائري وارتفاع معدل سعر الدولار ونقص مردود تعديل الأسعار وعوامل أخرى،
- انعكاس مراجعة منظومة دعم الكهرباء والغاز – 44 م.د،
- الترفيع بـ 400 م.د بعنوان رسملة البنوك العمومية إضافة إلى 100 م.د مدرجة بباب النفقات الطارئة ضمن قانون المالية الأصلي لسنة 2013،
- حاجيات إضافية صافية للمؤسسات العمومية: 140 م.د،
- ارتفاع خدمة الدين: 225 م.د،
- نقص صافي في الموارد غير الجبائية: 380 م.د،
- صعوبة تعبئة موارد الاقتراض الخارجي،
- عدم إصدار الصكوك الإسلامية المقدرة بـ 1000 م.د.

وعلى هذا الأساس، تمّ إعداد مشروع ميزانية تكميلية تأخذ في الاعتبار تطور المناخ الخارجي وملاءمة مستوى بعض المؤشرات والفرضيات مع مستواها المتوقع تهمّ بالخصوص:

- نسبة نمو بالأسعار القارة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3,6 % مقابل تقديرات أولية بـــ 4,5 %،
- اعتماد فرضية معدّل سعر برميل النفط في مستوى 109,3 دولار للبرميل عوضا عن 110 دولار ومعدل سعر صرف الدولار في حدود 1.625 د عوضا عن 1.580 د،

مع العلم أنه تم توفير حوالي 1100 م.د من نفقات التنمية واقتصاد في نفقات التصرّف لحد 340 م.د مكّنت من تقليص حاجيات ميزانية 2013 إلى 1826 م.د تمثل 0,8 % من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع ليصبح العجز المتوقع 6,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,9 % مقدّر.

ولتغطية الحاجيات الإضافية لتحقيق توازن ميزانية الدولة لسنة 2013، يقترح استعمال قسط من الرصيد المتوفر من بيع اتصالات تونس في حدود 1000 م.د واستعمال أرصدة حسابات الخزينة وموارد أخرى في حدود 826 م.د.

ويقترح مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013 تنقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2013 بالترفيع في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحينة قبضا وصرفا ما قدره 27481 م.د (مقابل 26792 م.د مقدرة) باعتبـــار القروض الخارجية المحالة 100 م.د، وقـــروض الخزينة 190 م.د أي بزيادة 689 م.د تمثل نسبة 2,6 %.

كما يتضمن إجراءات أخرى تتعلق بـــ:

- تدعيم الأسس المالية للبنوك العمومية (500 م.د)،
- إرجاء العمل بأتاوة الدعم الموظفة على الإقامة بالمؤسسات السياحية،
- تسوية وضعية المنتفعين بالعفو العام تجاه الصناديق الاجتماعية،
- إسناد منافع لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي والعسكريين وأعوان الديوانة الذين تعرّضوا لإصابات نتيجة اعتداءات إرهابيـــة أدّت إلـــى استشهـــادهم أو إصابتهم بأضرار بدنية بليغة.

أعمال اللجنة:

اجتمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2013 للنظر في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013، ودار نقاش حول المبرّرات التي أدّت إلى تحيين تقديرات قانون المالية لسنة 2013.

واعتبر بعض النواب أنّ تراجع نسبة إنجاز الاستثمارات في الجهات ومواصلة تمويل الدولة للمؤسسات العمومية تمثل الأسباب الأساسية لهذا التعديل، كما أكّد نواب آخرون على ضرورة إيلاء أهمية كبرى لحل مشكلة الدعم واتخاذ الإجراءات الكفيلة للتقليص منه، وترشيد استهلاك المحروقات في المؤسسات المستهلكة للطاقة، واستفسروا عن الأسباب التي حالت دون إصدار الصكوك الإسلامية سنة 2013.

وبخصوص إجراءات دعم الأسس المالية للبنوك العمومية، طلب النواب الاطّلاع على تقارير التدقيق الأولية للوقوف على النقائص التي تعاني منها بنوكنا العمومية، والأسباب التي أدّت إلى ذلك ، كما تساءلوا عن مناب الدولة في تغطية هذه الخسائر وتساءل البعض الآخر عن كيفية رصد اعتمادات قبل الانتهاء من عمليات التدقيق.

واستمعت اللجنة أيام 02 و06 و09 ديسمبر 2013 إلى كل من السيد وزير المالية والسيد كاتب الدولة للمالية وإطارات الوزارة ، واتّضح أنّ إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013 تمّ في إطار المنهج التوسعي الذي ارتأته الدولة لثلاث سنوات على التوالي، حيث ضبطت التوازنات الجملية على أساس نسبة نمو حدّدت بـ 4,5 % وتطوّر ميزانية الدولة بـ 15 %، غير أن حساسية المرحلة الانتقالية وما طرحته من ضغوطات على ميزانية الدولة وكذلك المستجدات على المستوى الخارجي مثّلا إطارا سلبيا انعكس على تقديرات الميزانية وأصبح من الضروري مراجعة هذه التقديرات وتحيينها لتحقيق التوازنات العامة.

وتتمثّل أهم الضغوطات الخارجية والداخلية في تراجع نسبة النمو العالمي خاصة في منطقة الأورو وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع مستوى معدّلات أسعار صرف العملات الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض مواردنا المتأتية من شراءات الجانب الإيطالي للغاز الطبيعي الجزائري وارتفاع وارداتنا من الغاز لتلبية الحاجيات الداخلية، ممّا أفضى إلى نقص في الموارد غير الجبائية مقابل زيادة في كلفة الدعم.

وبخصوص البنوك العمومية، فعملية التدقيق متواصلة بالنسبة للشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان غير أنه لم ينطلق بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي .

ونظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد والتنمية، فهي تستوجب وضع خطّة لدعم أسسها المالية لضمان ديمومتها ونجاعة تدخلاتها، وسيتم مدّ أعضاء اللجنة بنتائج عملية التدقيق بالنسبة للشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان عند استكمالها، وفي وقت لاحق بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي.

وبخصوص الإجراء المتعلق بتسوية وضعية المنتفعين بالعفو العام تجاه الصناديق الاجتماعية، تبيّن أنّ هذا الإجراء يتعلق بتدارك عدم التنصيص على نظام رأس المال عند الوفاة في إطار الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2013 والذي يقتضي تحمّل الدولة للمساهمات المحمولة على كل من المؤجر والأجير في نظامي الجراية والتقاعد، علما وأنه تمّ انتداب 6270 بالوظيفة العمومية في إطار الانتداب المباشر، لكن هذا الإجراء يشمل فقط 2500 شخص الذين شملهم العفو التشريعي العام وتمت إعادة إدماجهم من جديد في مسارهم الوظيفي.

أما التأخير المتعلق بإصدار الصكوك الإسلامية، فيعود أساسا إلى التأخر في استكمال الإطار التشريعي لإصدار هذه الصكوك وما تتطلّبه العملية من إجراءات لضمان نجاحها باعتبارها أول عملية.

كما أفاد أنه تمّ مؤخرا الالتجاء إلى ضمان البنك الإسلامي للتنمية لإصدار هذه الصكوك.

وعن أسباب تأجيل تطبيق أتاوة الدّعم الموظفة على الإقامة بالمؤسسات السياحية، اتّضح أنه بطلب من أهل المهنة باعتبار الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرّت به المؤسسات السياحية وهو إجراء يتطلب حيزا زمنيا لتستعد مؤسساتنا السياحية لتطبيقه.

ودار نقاش حول مجمل فصول مشروع قانون المالية التكميلي نورد في ما يلي أهمه:

الفصل 4: إجراء تحويل موارد لفائدة ميزانية الدولة:

ـ الأسباب التي حالت دون تعبئة الـ 1000 م.د المبرمجة سنة 2013 من الصكوك الإسلامية،

ـ الأسباب التي أدّت إلى استعمال قسط آخر من الأموال المتأتية من تخصيص جزء من رأس مال اتصالات تونس.

وبيّن السيد كاتب الدولة أن استعمال هذا القسط هو تعويض للصكوك الإسلامية التي لم يكن بالإمكان إصدارها بسبب تأخّر المصادقة على الإطار التشريعي، هذا ويبقى تحويل مبلغ هذا القسط الحل الأفضل الذي يحول دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مع العلم وأن المبلغ المتبقّي من التفويت هو 500 م.دولار متوفر لدى البنك المركزي.

الفصل 5: إجراءات لتدعيم الأسس المالية للبنوك العمومية:

استفسر النواب عن الأسباب التي أدّت إلى الصعوبات المالية للمؤسسات البنكية العمومية ومبلغ الخسائر ومناب الدولة، كما طلبوا الاطّلاع على النتائج الأولية لعمليات التدقيق، وهل تمّ رصد هذه الأموال على حساب برامج التنمية، واقترحوا الترفيع في رأس مال البنوك بمقتضى نص قانوني.

كما رأى بعض النواب أنّ البنوك العمومية تشكو من سوء التصرّف منذ مدّة وهي تتطلّب تدقيق ومحاسبة من تسبّب في الوصول إلى هذه الوضعية.

ووضّح السيد الوزير أنّ الوضعية المالية للبنوك العمومية تتطلّب تدخل الدولة بالترفيع في رأس مالها باعتبارها محرّك اقتصادي أساسي حيث أنها تساهم في تمويل عديد القطاعات الهامّة على غرار القطاع السياحي والفلاحي والسكن، ممّا يستوجب وضع خطّة إستراتيجية لدعم أسسها المالية لضمان ديمومتها وتوازناتها المالية ونجاعة تدخلاتها.

واستجابت الوزارة بخصوص الترفيع في رأس مال المؤسسات العمومية البنكية الثلاث بمقتضى قانون .

الفصل 6: مراجعة معلوم أتاوة الدعم الموظفة على الإقامة بالمؤسسات السياحية.

استمعت اللجنة يوم 10 ديسمبر 2013 إلى السيد وزير السياحة، ودار نقاش أكّد خلاله عديد النواب على ضرورة تفعيل مقتضيات هذا الفصل، واستفسروا عن مبرّرات طلب تأجيل العمل به خاصة وأنه تمّت المصادقة عليه في قانون المالية الأصلي لسنة 2013.

كما أفادوا أن معلوم أتاوة الدعم الموظفة على الإقامة بالمؤسسات السياحية له انعكاس إيجابي على موارد ميزانية الدولة، خاصة أن 50 % من هذه الأتاوة موجهة إلى صندوق النهوض بالسياحة و50 % إلى صندوق الدعم، وهو إجراء معمول به في عديد من دول العالم، واقترح بعض النواب إعفاء السياحة الداخلية من هذه الأتاوة ووضع حد أقصى للمبلغ الإجمالي للأتاوة بالنسبة للسياح الذين يقضون فترات طويلة.

ووضّح السيد الوزير أن تأجيل تطبيق أتاوة الدّعم الموظفة على الإقامة بالمؤسسات السياحية يعود للظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا والأوضاع الداخلية والخارجية التي انعكست بوضوح على السياحة التونسية، كما عبّر عن تخوّفه من الانعكاس السلبي لهذا الإجراء على القطاع خاصة وأنه بصدد استرجاع نسقه التصاعدي في هذه الفترة بعد الركود الذي واجهه القطاع في السنوات الأخيرة. وضمانا لنجاح العملية، وقع اقتراح إرجاء تطبيقه لتمكين أهل المهنة من المشاركة في ضبط طريقة تطبيق هذا الإجراء، خاصة وأن قرابة 70 % من السياح الأجانب يوفدون في إطار عقود مبرمجة مسبقا عن طريق وكالات الأسفار العالمية.

وأوصت اللجنة بتفعيل هذا الإجراء في غرة ماي 2014 عوضا عن غرة أكتوبر 2014.

الفصل 7: تسوية وضعية المنتفعين بالعفو العام تجاه الصناديق الاجتماعية:

طلب بعض النواب تصحيح عنوان الفصل لأنه لا يتعلق بتسوية وضعية المنتفعين بالعفو العام وإنما تدارك سهو طرأ بنفس الإجراء في قانون المالية لسنة 2013.

واستجابت الوزارة .

الفصول 8 و9 و10 و11 و12 : إسناد منافع لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي والعسكريين وأعوان الديوانة الذين تعرّضوا لإصابات نتيجة اعتداءات إرهابية:

وضّح السيد الوزير أنّ هذه المنافع تُسند مرّة واحدة وتُضاف إلى التعويضات الأخرى التي تنصّ عليها القوانين المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية بالنسبة لمختلف هذه الأسلاك.

قــرار اللّجنــة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013 معدّلا بأغلبية النواب الحاضرين.

رئيـــس اللّجنـــة	مقــررة اللّجنــة
الفرجاني دغمان	لبنى الجريبي

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

عدد 2

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2013

ديسمبر 2013

أحكام الميزانيــة

الفصل الأول:

نقحت الفصول 1 و2 و3 و4 و5 و6 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2013 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2013 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة المقابيض المتأتية من اللآداءات والضرائب والمعاليم والآتاوات والمداخيل المختلفة والقروض بما جملته 000 000 191 27 دينار مبوبة كما يلي:

– موارد العنوان الأول	000 600 858 18	دينار
– موارد العنوان الثاني	000 100 443 7	دينار
– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	000 300 889	دينار

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد) :

يضبط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2013 بـ 000 300 889 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2013 بما قدره 000 000 191 27 دينار مبوبة حسب الأجزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

القسم الأول	: التأجير العمومي	9 780 600 000	دينار
القسم الثاني	: وسائل المصالح	996 107 000	دينار
القسم الثالث	: التدخل العمومي	6826 860 000	دينار
القسم الرابع	: نفقات التصرف الطارئة	155 133 000	دينار
جملة الجزء الأول:		**17 758 700 000**	**دينار**

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس	: فوائد الدين العمومي	1 440 000 000	دينار
جملة الجزء الثاني:		**1 440 000 000**	**دينار**

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	: الاستثمارات المباشرة	1 843 997 000	دينار
القسم السابع	: التمويل العمومي	1 745 853 000	دينار
القسم الثامن	: نفقات التنمية الطارئة	36 022 000	دينار
القسم التاسع	: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	472 128 000	دينار
جملة الجزء الثالث:		**4 098 000 000**	**دينار**

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

القسم العاشر	: تسديد أصل الدين العمومي	3 005 000 000	دينار
جملة الجزء الرابع:		**3 005 000 000**	**دينار**

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر	: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	889 300 000	دينار
جملة الجزء الخامس:		**889 300 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة بالنسبة إلى سنة 2013 بـ4 963 734 000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول "ث" الملحق بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث :" نفقات التنمية لميزانية الدولة " بالنسبة إلى سنة 2013 بما قدره 6 552 000 000 دينارموزعة حسب الأقسام كما يلي:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس	: الاستثمارات المباشرة	2 929 503 000	دينار
القسم السابع	: التمويل العمومي	1 893 006 000	دينار
القسم الثامن	: نفقات التنمية الطارئة	601 349 000	دينار
القسم التاسع	: نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	1 128 142 000	دينار
جملة الجزء الثالث:		**6 552 000 000**	**دينار**

وتوزع هذه الإعتمادات فقا للجدول "ج" الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـ 3 005 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2013.

الفصل 2 :

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2013 وفقا للأبواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2013.

الترخيص في خصم مبلغ
من أرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة

الفصل 3 :

يرخص بالنسبة إلى سنة 2013 في خصم مبلغ 636.000.000 دينار من بين أرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة موارد العنوان الأول من ميزانية الدّولة.

إجراء تحويل موارد لفائدة
ميزانية الدولة

الفصل 4 :

يرخص بالنسبة إلى سنة 2013 في إجراء تحويل مبلغ 1.000.000.000 دينار من الرّصيد المتبقي لدى البنك المركزي التونسي بعنوان التفويت في قسط من رأس مال "اتصالات تونس" لفائدة موارد ميزانية الدّولة – العنوان الأول- .

إجراءات لتدعيم الأسس المالية
للبنوك العمومية

الفصل 5:

يرخص لوزير المالية القائم في حقّ الدّولة في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية، حسب الحاجة، وذلك في حدود خمسمائة مليون دينار (500 000 000 دينار).

ويتم توزيع هذا المبلغ بين البنوك المعنية بمقتضى قانون.

مراجعة معلوم أتاوة الدعم الموظفـة
على الإقامة بالمؤسسات السياحية

الفصل 6 :

1) تلغى الفقرة الأولى من العدد 3 من الفصل 63 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 وتعوّض بما يلي :

3) كل مقيم بالمؤسسات السياحية كما تم تعريفها بالتشريع الجاري به العمل يتجاوز سنه 12 سنة وذلك حسب تصنيف المؤسسات السياحية كما يلي :

- 1 د عن كل ليلة مقضاة بمؤسسة سياحية من صنف2 أو 3 نجوم،
- 2 د عن كل ليلة مقضاة بمؤسسة سياحية صنف 4 نجوم،
- 3 د عن كل ليلة مقضاة بمؤسسة سياحية صنف 5 نجوم.

2) يعوّض تاريخ غرّة أكتوبر 2013 الوارد بالفقرة الثانية من العدد 3 من الفصل 63 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلق بقانون المالية لسنة 2013 بتاريخ غرّة أكتوبر 2014.

تعديل إجراء التسوية لوضعية المنتفعين بالعفو العام
تجاه الصناديق الإجتماعية

الفصل 7 :

تضاف إلى الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2013 عبارة "ورأس المال عند الوفاة " وتدرج مباشرة إثر عبارة "جراية الشيخوخة " الواردة بالسطر الأول من الفقرة الأولى من الفصل المذكور .

إسناد منافع لفائدة أعوان قوات الأمن الداخلي والعسكريين وأعوان الديوانة الذين تعرضوا لإصابات نتيجة إعتداءات إرهابية

الفصل 8 :

إضافة إلى التعويضات والمنافع الأخرى المخوّلة لأعوان قوات الأمن الداخلي والعسكريين وأعوان الديوانة بمقتضى النصوص القانونية المتعلقة بالتعويض لهم عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، يتمتع الأعوان المذكورون بالمنافع المنصوص عليها بالفصلين 9 و10 من هذا القانون وذلك في صورة تعرضهم لإصابات نتجت عنها وفاة أو أضرار بدنية نتيجة اعتداءات إرهابية بداية من 28 فيفري 2011.

ويعتبر اعتداءا إرهابيا يخول الانتفاع بالمنافع المنصوص عليها بهذا القانون كل عمل فردي أو جماعي مسلح موجه ضد قوات الأمن الداخلي والعسكريين وأعوان الديوانة قصد النيل من أمن الدولة واستقرارها.

الفصل 9 :

تتمثل المنافع المخوّلة لفائدة الأعوان المشار إليهم بالفصل 8 من هذا القانون في صورة إصابتهم بأضرار بدنية نتيجة اعتداءات إرهابية في ما يلي :

<u>أولا</u> : مبلغ مالي يتراوح بين 4 آلاف دينار و10 آلاف دينار بحسب طبيعة الإصابة وفقا لجدول مرجعي يضبط بمقرر من رئيس الحكومة. وإذا كان الضرر موجبا للإقامة بالهياكل الاستشفائية العمومية، فإنه يتم صرف تسبقة إلى الأعوان المعنيين في حدود ألفي دينار على أساس معاينة طبية أولية وتخصم التسبقة من المبلغ النهائي.

<u>ثانيا</u> : الحق في مجانية التنقل بوسائل النقل العمومي.

الفصل 10 :

تتمثل المنافع المخوّلة لأولي الحق من الأعوان الشهداء المشار إليهم بالفصل 8 من هذا القانون في ما يلي :

أولا: مبلغ مالي مقداره أربعون ألف دينار يصرف دفعة واحدة ويوزع على والدي الشهيد وقرينه وأبنائه على النحو التالي :

- 10 % لكل واحد من الوالدين.
- 40 % للقرين.
- 40 % لأبناء الشهيد بالتساوي بينهم.

و في صورة وفاة أحد الوالدين يتمتع من بقي منهما على قيد الحياة بالنسبة المخصصة للمتوفي. و في صورة عدم وجود قرين الشهيد يتمتع الأبناء بالنسبة المخصصة له، كما يتمتع القرين بالنسبة المخصصة للأبناء عند إنفراده.

وفي صورة وفاة الوالدين كليهما تعود النسبة المخصصة لهما إلى الأبناء بالتساوي بينهم.

و في صورة عدم وجود قرين و أبناء فإن النسبة المخصصة للقرين و الأبناء تؤول لوالديه بالتساوي.

وفي صورة وفاة الوالدين وعدم وجود قرين فإن المبلغ يؤول إلى الأبناء بالتساوي.

و في صورة وفاة الوالدين و عدم وجود قرين و عدم وجود أبناء فإن المبلغ يؤول إلى الإخوة الأشقاء بالتساوي بينهم.

ثانيا : الأولوية في الانتفاع بإحدى تدخلات البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي المحدث بمقتضى القانون عدد 1 لسنة 2012 المؤرخ في 16 ماي 2012 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 لفائدة القرين والأبناء أو لفائدة الأب والأم إذا لم يكن الشهيد متزوجا وذلك طبقا للشروط الخاصة بالانتفاع بتدخلات البرنامج المذكور.

ثالثا : الانتداب المباشر بصفة استثنائية لفرد واحد من أفراد عائلة كل شهيد في القطاع العمومي وفقا لمؤهلاتهم. ويقصد بأحد أفراد العائلة القرين أو الفروع أو الأصول أو الإخوة بحسب الأولوية.

الفصل 11 :

يتمتع أولو الحق من الأعوان الشهداء المذكورين بالفصل 8 من هذا القانون بتسبقة شهرية بعنوان الجراية التعويضية في حدود المبلغ الصافي لآخر أجر شهري للمعني بالأمر وذلك إلى حين ضبط الجرايات التعويضية طبقا للتشريع الجاري به العمل المتعلق بالتعويض على حوادث الشغل والأمراض المهنية الخاص بكل سلك.

ويتم خصم هذه التسبقات عند تصفية الجراية.

يتولى صندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية صرف التسبقات لأولي الحق في إطار اتفاقية تبرم بين الصندوق والإدارة ذات النظر.

الفصل 12 :

تحدث لدى رئاسة الحكومة لجنة تتولى النظر في ملفات إسناد المنافع المخولة بمقتضى أحكام الفصلين 9 و10 من هذا القانون والمعروضة عليها من قبل الإدارات ذات النظر.

يتعين أن تكون الملفات المحالة على اللجنة مرفقة بتقرير من قبل الإدارة التي يرجع إليها بالنظر العون المعني يتضمن خاصة التنصيص على طبيعة الإصابة وتحديد علاقة الإصابة باعتداء إرهابي.

تضبط تركيبة اللجنة ومشمولاتها وطرق سير عملها بقرار من رئيس الحكومة.

الفصل 13 :

تحمل على ميزانية الدولة المنافع المنصوص عليها بالفصل 9 والفصل 10 أولا من هذا القانون.

الجـداول

توضيح إجراءات الإنتفاع بتوقيف العمل
بالأداء على القيمة المضافة

الفصل 14 :

تحذف من الفقرة I من الفصل 11 من مجلة الأداء على القيمة المضافة الجملة التالية :

" يمكن إرسال النسخ الموجّهة إلى مركز مراقبة اللآداءات في نهاية كل شهر ".

إصـلاح خطــأ مــادّي

الفصل 15 :

تعوّض عبارة "84 مكرّر" الواردة بالفصل 62 من القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 المتعلّق بقانون المالية لسنة 2013 بعبارة :

"84 ثالثا "

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2013
الصفحة الأولى

بحساب الدينار

رقم الفصول	بـيـــان المـوارد	التقديرات
	موارد العنوان الأول	
	الجزء الأول : المداخيل الجبائية الإعتيادية	
	الصنف الأول : الأداءات المباشرة الإعتيادية	
	1 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسبقات: الخصم من المورد	
11-01	المرتبات والاجور	3 125 000 000
11-02	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	94 000 000
11-03	مداخيل الاموال المنقولة	222 000 000
11-04	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية	384 000 000
11-05	أتاوة لغير المقيمين	39 000 000
11-06	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	8 000 000
11-07	تسبقة على مواد الإستهلاك الموردة	164 000 000
11-08	تسبقة 1.5 % على الصفقات	430 000 000
11-09	القيم المنقولة لغير المقيمين	5 000 000
	جملة 1	**4 471 000 000**
	2 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب	
12-01	الاشخاص الطبيعيون : الارباح الصناعية والتجارية	60 000 000
12-02	الاشخاص الطبيعيون : أرباح المهن غير التجارية	35 000 000
12-03	الاشخاص المعنويون : الشركات البترولية	45 000 000
12-04	الاشخاص المعنويون : الشركات غير البترولية	656 000 000
	جملة 2	**796 000 000**
	3 : الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات	
	التسوية :	
13-01	الاشخاص الطبيعيون	97 000 000
13-02	الشركات البترولية	1728 000 000
13-02مكرر	المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	27 000 000
13-03	الشركات غير البترولية	288 000 000
13-04	مرابيح شركات الأشخاص	2 000 000
13-05	مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية	18 000 000
	جملة 3	**2 160 000 000**
	جملة الصنف الأول	**7 427 000 000**

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2013
الصفحة الثانية

بحساب الدينار

رقم الفصول	بيـــان المـوارد	التقديرات
	الصنف الثـاني : الأداءات و المعاليم غير المباشرة الإعتيادية	
	1 : المعاليم الديـوانيـة	
21-01	المعاليم الديوانيـة عند التوريد	601 000 000
21-02	أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد	117 000 000
21-03	أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير	12 000 000
	جملة 1	**730 000 000**
	2 : الأداء على القيمة المضافة	
22-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	2 400 000 000
22-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	2 000 000 000
	جملة 2	**4 400 000 000**
	3 : معلوم الإستهلاك	
23-01	معلوم الإستهلاك على البنزين و الزيوت	251 000 000
23-02	معلوم الإستهلاك على التبغ و الوقيد	378 000 000
23-03	الزيادة الخصوصية على التبغ و الوقيد	298 000 000
23-04	معلوم الإستهلاك على المشروبات الكحولية	234 000 000
23-05	معلوم الإستهلاك على منتوجات مختلفة	439 000 000
	جملة 3	**1 600 000 000**
	4 : المعاليم على العقود و المنقولات (التسجيل)	
24-01	معاليم الطابع الجبائي	255 000 000
24-02	المعاليم على الإنتقالات	227 000 000
24-03	معاليم أخرى على التسجيل	116 000 000
24-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	99 000 000
24-05	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	1 000 000
	جملة 4	**698 000 000**
	5 : معاليم على النقل و منتوجات أخرى	
25-01	المعلوم التعويضي على النقل	130 000 000
25-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	120 000 000
25-03	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين و الذهب و الفضة	1 000 000
	جملة 5	**251 000 000**
	6 : المعاليم	
26-02	خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائية	150 000 000
26-04	إستخلاصات بعنوان الاداءات الملغاة	1 000 000
26-05	معاليم تخص بعض المنتوجات و الخدمات	21 000 000
26-06	فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات	554 700 000
	جملة 6	**726 700 000**
	جملة الصنف الثاني	**8 405 700 000**
	جملـــة الجـــزء الأول	**15 832 700 000**

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2013

الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

رقم الفصول	بـيـــان المـوارد	التقديرات
	الجزء الثاني : المداخيل غير الجبائية الإعتيادية	
	الصنف الثالث : المداخيل المالية الإعتيادية	
30-01	تحويلات المنشآت العمومية و مرابيح الخزينة	1130 500 000
30-02	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية ومبالغ اخرى بمقتضى أحكام أو مصالحات أو بمقتضى سقوط الحق بمرور الزمن	71 500 000
30-03	ارجاع اموال من مصاريف مختلف الخدمات	3 000 000
30-04	مصاريف الادارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير و مصاريف التتبع	1 500 000
30-05	استخلاص فوائد القروض	23 000 000
30-06	الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرّفع و تأجيل دفع المعاليم	2 000 000
30-07	مقابيض بعناوين شتى	29 000 000
30-08	دفوعات و مساهمات صناديق الضمان الإجتماعي	87 500 000
30-09	مساهمات استثنائية تطوعية	1 000 000
30-10	تحويل أرصدة بعض الصناديق الخاصة	636 000 000
	جملة الصنف الثالث	**1 985 000 000**
	الصنف الرابع : مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية	
40-03	معاليم عبور الغاز	119 000 000
40-04	مداخيل الغابات	15 000 000
40-05	بيع العقارات التابعة لاملاك الدولة	4 000 000
40-05 مكرر	مداخيل بيع الأملاك المصادرة	868 000 000
40-06	إستخلاصات بعنوان اشغال الملك العمومي و متحصل من بيع اللقطات والحيوانات الشاردة والبضائع المهملة	5 000 000
40-07	بيع الاثاث الراجع للدولة الذي زال الانتفاع به	1 400 000
40-08	الأكرية	20 000 000
40-09	محاصيل أخرى من أملاك الدولة	8 500 000
	جملة الصنف الرابع	**1 040 900 000**
	جملة الجزء الثاني	**3 025 900 000**
	جملة موارد العنوان الأول	**18 858 600 000**

الجدول -أ-
موارد ميزانية الدولة لسنة 2013
الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصول	بـيـــان المـــوارد	التقديرات
	موارد العنوان الثاني	
	الجزء الثالث : المداخيل غير الإعتياديّة	
	الصنف الخامس : مداخيل إسترجاع أصل القروض	**100 000 000**
50-01	مداخيل إسترجاع أصل القروض	100 000 000
	الصنف السادس : مداخيل غير إعتيادية أخرى	**1 333 100 000**
60-01	مداخيل التخصيص	1 070 400 000
60-02	مداخيل غير إعتيادية أخرى	262 700 000
	جملة الجزء الثالث	**1 433 100 000**
	الجزء الرّابع : موارد الإقتراض	
	الصنف السابع : موارد الإقتراض الدّاخلي	
70-01	موارد الإقتراض الدّاخلي	**2 280 000 000**
	الصنف الثامن : موارد الإقتراض الخارجي	
80-01	موارد الإقتراض الخارجي	**3 257 872 000**
	الصنف التاسع : موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	
90-01	موارد الإقتراض الخارجي الموظفة	**472 128 000**
	جملة الجزء الرّابع	**6 010 000 000**
	جملة موارد العنوان الثاني	**7 443 100 000**
	موارد صناديق الخزينة	
	الجزء الخامس : الموارد الموظفة لصناديق الخزينة	
	الصنف العاشر : الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	
100-01	الموارد الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	767 300 000
	الصنف الحادي عشر : الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	
110-01	الموارد غير الجبائية الموظفة لصناديق الخزينة	122 000 000
	جملة الموارد الموظفة لصناديق الخزينة	**889 300 000**

	مجموع موارد ميزانية الدولة	**27 191 000 000**

الجدول " ب "
تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصة
في الخزينة لسنة 2013

بحساب الدينار

بيان الحسابات	الموارد
- رئاسة الحكومة	
- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	دون تغيير
- صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	دون تغيير
- وزارة الداخلية	
- حساب المال المشترك للجماعات العمومية المحلية	دون تغيير
- صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	دون تغيير
- صندوق الوقاية من حوادث المرور	دون تغيير
- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	دون تغيير
- وزارة الدفاع الوطني	
- صندوق الخدمة الوطنية	دون تغيير
- وزارة المالية	
- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	دون تغيير
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	دون تغيير
- صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	دون تغيير
- وزارة الفلاحة	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	دون تغيير
- صندوق النهوض بجودة التمور	دون تغيير
- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	دون تغيير
- وزارة البيئة	
- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	3 000 000
- صندوق مقاومة التلوث	دون تغيير
- وزارة الصناعة	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	58 000 000
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة	دون تغيير
- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	2 500 000
- وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	
- الصندوق العام للتعويض	دون تغيير
- صندوق النهوض بالصادرات	دون تغيير
- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال	
- صندوق تنمية قطاع المواصلات	دون تغيير
- وزارة السياحة	
- صندوق حماية المناطق السياحية	6 000 000
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	6 000 000
- وزارة التجهيز	
- الصندوق الوطني لتحسين السكن	دون تغيير
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	0
- صندوق تنمية الطرقات السيارة	دون تغيير
- وزارة الثقافة	
- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	دون تغيير
- وزارة الشباب والرياضة	
- الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	دون تغيير
- وزارة الشؤون الاجتماعية	
- الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي	دون تغيير
- حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	دون تغيير
- وزارة التشغيل و التكوين المهني	
- الصندوق الوطني للتشغيل	300 000 000
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	50 000 000
الجملة	**889 300 000**

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

اعتمادات الدفع

الصفحة الأولى

بحساب الدينار

الأبواب	العنوان الأول					
	الجزء الأول : نفقات التصرف				الجزء الثاني	
	القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1- المجلس الوطني التأسيسي	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
2- رئاسة الجمهورية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
3- رئاسة الحكومة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
4- وزارة الداخلية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
5- وزارة العدل	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقا	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير		بدون تغيير		بدون تغيير
7- وزارة الشؤون الخارجية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
8- وزارة الدفاع الوطني	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
9- وزارة الشؤون الدينية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
10- وزارة المالية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقار	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
14- وزارة الفلاحة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
15- وزارة البيئة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
16- وزارة الصناعة	بدون تغيير	بدون تغيير	3 734 623 000	-	3 765 504 000	-	3 765 504 000
17- وزارة التجارة	بدون تغيير	بدون تغيير	1 473 512 000		1 519 621 000		1 519 621 000
18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصا	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
19- وزارة السياحة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير		بدون تغيير		بدون تغيير
20- وزارة التجهيز	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير		بدون تغيير		بدون تغيير
21- وزارة النقل	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
22- وزارة شؤون المرأة والأسرة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
23- وزارة الثقافة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
24- وزارة الشباب والرياضة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
25- وزارة الصحة	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
27- وزارة التربية	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
29- وزارة التشغيل والتكوين المهني	بدون تغيير	بدون تغيير	بدون تغيير	-	بدون تغيير	-	بدون تغيير
30- النفقات الطارئة وغير الموزعة	-	-	-	155 133 000	155 133 000	-	155 133 000
31- الدين العمومي	-	-	-	-	-	1 440 000 000	1 440 000 000
الجملة =	9 780 600 000	996 107 000	6 826 860 000	155 133 000	17 758 700 000	1 440 000 000	19 198 700 000

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

اعتمادات الدفع

الصفحة الثانية

بحساب الدينار

الأبواب	العنوان الثاني						
	الجزء الثالث : نفقات التنمية					الجزء الرابع	
	القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين العمومي	جملة العنوان الثاني
1- المجلس الوطني التأسيسي	660 000				660 000	-	660 000
2- رئاسة الجمهورية	3 060 000	160 000			3 220 000	-	3 220 000
3- رئاسة الحكومة	4 789 000	7 485 000			12 274 000	-	12 274 000
4- وزارة الداخلية	54 790 000	62 000 000		20 000 000	136 790 000	-	136 790 000
5- وزارة العدل	27 360 000	270 000			27 630 000	-	27 630 000
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	775 000				775 000	-	775 000
7- وزارة الشؤون الخارجية	4 450 000				4 450 000	-	4 450 000
8- وزارة الدفاع الوطني	202 375 000	4 000 000			206 375 000	-	206 375 000
9- وزارة الشؤون الدينية	2 650 000				2 650 000	-	2 650 000
10- وزارة المالية	9 561 000	504 500 000		0	514 061 000	-	514 061 000
11- وزارة الإستثمار والتعاون الدولي	480 000	19 434 000			19 914 000	-	19 914 000
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	500 000	346 600 000		30 000 000	377 100 000	-	377 100 000
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	4 500 000				4 500 000	-	4 500 000
14- وزارة الفلاحة	283 913 000	169 072 000		149 845 000	602 830 000	-	602 830 000
15- وزارة البيئة	6 770 000	133 235 000		12 790 000	152 795 000	-	152 795 000
16- وزارة الصناعة	12 347 000	264 934 000		296 000	277 577 000	-	277 577 000
17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	1 555 000	15 848 000		0	18 403 000		18 403 000
18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	2 000 000				2 000 000	-	2 000 000
19- وزارة السياحة	913 000	64 764 000			65 677 000	-	65 677 000
20- وزارة التجهيز	645 304 000	8 450 000		185 800 000	839 554 000	-	839 554 000
21- وزارة النقل	643 000	41 320 000		10 697 000	52 660 000	-	52 660 000
22- وزارة شؤون المرأة والأسرة	5 603 000	142 000			5 745 000	-	5 745 000
23- وزارة الثقافة	21 767 000	4 460 000		3 000 000	29 227 000	-	29 227 000
24- وزارة الشباب والرياضة	72 000 000	1 000 000			73 000 000	-	73 000 000
25- وزارة الصحة	138 875 000	4 425 000		1 700 000	145 000 000	-	145 000 000
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	13 878 000	64 611 000			78 489 000	-	78 489 000
27- وزارة التربية	201 134 000	610 000		13 010 000	214 754 000	-	214 754 000
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	118 895 000	3 283 000		43 490 000	165 668 000	-	165 668 000
29- وزارة التشغيل والتكوين المهني	2 450 000	24 250 000		1 500 000	28 200 000	-	28 200 000
30- النفقات الطارئة وغير الموزعة			36 022 000		36 022 000	-	36 022 000
31- الدين العمومي					-	3 005 000 000	3 005 000 000
الجملة =	1 843 997 000	1 745 853 000	36 022 000	472 128 000	4 098 000 000	3 005 000 000	7 103 000 000

الجدول " ت "

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

اعتمادات الدفع

الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

الأبواب	جملة الجزء الأول نفقات التصرف	الجزء الثاني فوائد الدين العمومي	جملة الجزء الثالث نفقات التنمية	الجزء الرابع تسديد أصل الدين العمومي	الجزء الخامس القسم الحادي عشر الحسابات الخاصة في الخزينة	المجموع العام
1- المجلس الوطني التأسيسي	24 528 000	-	660 000	-	-	25 188 000
2- رئاسة الجمهورية	72 753 000	-	3 220 000	-	-	75 973 000
3- رئاسة الحكومة	120 127 000	-	12 274 000	-	3 000 000	135 401 000
4- وزارة الداخلية	1 889 800 000	-	136 790 000	-	109 200 000	2 135 790 000
5- وزارة العدل	337 521 000	-	27 630 000	-	-	365 151 000
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	5 538 000	-	775 000	-	-	6 313 000
7- وزارة الشؤون الخارجية	169 507 000	-	4 450 000	-	-	173 957 000
8- وزارة الدفاع الوطني	1 014 352 000	-	206 375 000	-	13 000 000	1 233 727 000
9- وزارة الشؤون الدينية	73 462 000	-	2 650 000	-	-	76 112 000
10- وزارة المالية	369 144 000	-	514 061 000	-	100 000	883 305 000
11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	15 134 000	-	19 914 000	-	-	35 048 000
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	39 408 000	-	377 100 000	-	-	416 508 000
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	29 847 000	-	4 500 000	-	20 500 000	54 847 000
14- وزارة الفلاحة	438 665 000	-	602 830 000	-	35 500 000	1 076 995 000
15- وزارة البيئة	40 111 000	-	152 795 000	-	47 000 000	239 906 000
16- وزارة الصناعة	3 765 504 000	-	277 577 000	-	80 500 000	4 123 581 000
17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	1 519 621 000	-	18 403 000	-	500 000	1 538 524 000
18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال	17 040 000	-	2 000 000	-	120 000 000	139 040 000
19- وزارة السياحة	49 941 000	-	65 677 000	-	12 000 000	127 618 000
20- وزارة التجهيز	125 487 000	-	839 554 000	-	76 000 000	1 041 041 000
21- وزارة النقل	346 010 000	-	52 660 000	-	-	398 670 000
22- وزارة شؤون المرأة والأسرة	74 857 000	-	5 745 000	-	-	80 602 000
23- وزارة الثقافة	121 008 000	-	29 227 000	-	1 000 000	151 235 000
24- وزارة الشباب والرياضة	336 057 000	-	73 000 000	-	14 000 000	423 057 000
25- وزارة الصحة	1 290 411 000	-	145 000 000	-	-	1 435 411 000
26- وزارة الشؤون الإجتماعية	679 370 000	-	78 489 000	-	7 000 000	764 859 000
27- وزارة التربية	3 287 581 000	-	214 754 000	-	-	3 502 335 000
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 108 406 000	-	165 668 000	-	-	1 274 074 000
29- وزارة التشغيل والتكوين المهني	242 377 000	-	28 200 000	-	350 000 000	620 577 000
30- النفقات الطارئة وغير الموزعة	155 133 000	-	36 022 000	-	-	191 155 000
31- الدين العمومي		1 440 000 000		3 005 000 000	-	4 445 000 000
الجملـة =	17 758 700 000	1 440 000 000	4 098 000 000	3 005 000 000	889 300 000	27 191 000 000

الجدول " ث "
اعتمادات برامج الدولة لسنة 2013
"حوصلة"

بحساب الدينار

الأبـــــواب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	المجموع العام
1- المجلس الوطني التأسيسي	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
2- رئاسة الجمهورية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
3- رئاسة الحكومة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
4- وزارة الداخلية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
5- وزارة العدل	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
6- وزارة حقوق الانسان و العدالة الانتقالية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
7- وزارة الشؤون الخارجية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
8- وزارة الدفاع الوطني	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
9- وزارة الشؤون الدينية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
10- وزارة المالية	دون تغيير	504 500 000	**525 186 000**
11- وزارة الاستثمار و التعاون الدولي	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
12- وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
13- وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
14- وزارة الفلاحة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
15- وزارة البيئة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
16- وزارة الصناعة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
17- وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
18- وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
19- وزارة السياحة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
20- وزارة التجهيز	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
21- وزارة النقل	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
22- وزارة شؤون المرأة و الأسرة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
23- وزارة الثقافة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
24- وزارة الشباب والرياضة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
25- وزارة الصحة	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
26- وزارة الشؤون الاجتماعية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
27- وزارة التربية	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
29- وزارة التشغيل و التكوين المهني	دون تغيير	دون تغيير	دون تغيير
الجملـة =	**3 124 649 000**	**1 839 085 000**	**4 963 734 000**

الجدول " ث "

اعتمادات برامج الدولة لسنة 2013

بحساب الدينار

الأبواب	البرامج و المشاريع	الاعتمادات	جملة الباب	الملاحظات
10- وزارة المالية	I- الاستثمارات المباشرة	20 686 000		
	II- التمويل العمومي			
	مشاريع جديدة			
	- ديوان مساكن أعوان المالية	دون تغيير		
	- مركز الاعلامية لوزارة المالية	دون تغيير		
	- المساهمات	500 000 000		
	مساهمة الدولة في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية	500 000 000		
	جملة II	504 500 000		
	الجمـــلـــة		525 186 000	
بقية الأبواب : دون تغيير				
جملـــة اعتمـادات برامـج الدولـة = 4 963 734 000 دينـــار				

الجدول " ج "
إعتمادات التعهد لنفقات التنمية لميزانية الدولة
لسنة 2013

بحساب الدينار

الأبواب	العنوان الثاني				
	الجزء الثالث : نفقات التنمية				
	القسم السادس : الاستثمارات المباشرة	القسم السابع : التمويل العمومي	القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة	جملة الجزء الثالث
1 - المجلس الوطني التأسيسي	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
2 - رئاسة الجمهورية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
3 - رئاسة الحكومة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
4 - وزارة الداخلية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
5 - وزارة العدل	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
6 - وزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
7 - وزارة الشؤون الخارجية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
8 - وزارة الدفاع الوطني	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
9 - وزارة الشؤون الدينية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
10 - وزارة المالية	دون تغيير	504 500 000	-	دون تغيير	**525 270 000**
11 - وزارة الاستثمار و التعاون الدولي	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
12 - وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
13 - وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
14 - وزارة الفلاحة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
15 - وزارة البيئة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
16 - وزارة الصناعة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
17 - وزارة التجارة و الصناعات التقليدية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
18 - وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
19 - وزارة السياحة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
20 - وزارة التجهيز	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
21 - وزارة النقل	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
22 - وزارة شؤون المرأة و الأسرة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
23 - وزارة الثقافة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
24 - وزارة الشباب والرياضة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
25 - وزارة الصحة	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
26 - وزارة الشؤون الاجتماعية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
27 - وزارة التربية	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
28 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
29 - وزارة التشغيل و التكوين المهني	دون تغيير	دون تغيير	-	دون تغيير	دون تغيير
30 - النفقات الطارئة وغير الموزعة	-	-	دون تغيير	-	دون تغيير
الجملة =	**2 929 503 000**	**1 893 006 000**	**601 349 000**	**1 128 142 000**	**6 552 000 000**